



وراسة تشخيصية للفساا (الولاري

في وزارة التربية

(تسريب الاسئلة الامتجانية والتلاعب بالدرجات)

د.محمد ابراهيم البهادلي د.حاتم علو الطائي م.م خمائل زيدان خلف
معاون مدير عام معهد خبير مركز البحوث م. الاعلام مكتب المفتش العام
التدريب والتطوير التربوي والدراسات التربوية

الفصل الاول

مشكلة الدراسة:

مجال التربية والتعليم من اكثر المجالات حيوية واهمية لاعتبارات جمة، قد ياتي في مقدمتها وعلى رأسها ان المؤسسة التربوية هي المؤسسة التي تعنى بتربية الجيل وتأهيل الفرد لكي يصبح فرد اجتماعي فاعل مؤهل لممارسة ادواره الاجتماعية في المجتمع.. وهذا يعني ان هذه المؤسسة هي من بين المؤسسات القلائل المؤتمنة على بناء الانسان اجتماعياً وثقافياً وفكرياً ولذلك فان صلاح هذه المؤسسة يعطي انطباع وامكانية لصلاح المجتمع وازدهاره والعكس صحيح..

ونظراً للبعد الزمني الذي مارسته هذه المؤسسة في تعليم وتأهيل وتدريب وتطوير افراد المجتمع فان هذا التاريخ كان يلزمه بعض الاخفاقات وبعض الهنات.. التي قد لا تكون بدرجة ترقى الى جعلها تصبح او تشخص على انها ظاهرة وانما كان يعبر عنها بالحالات التي يترافق حدوثها هنا او هناك.. لكن بعد عام 1980 وما تبعها من حقبة التسعينات وصولاً الى عام 2003 ومابعده اسفر عن ظهور الكثير من الحالات بل والظواهر السلبية الدخيلة



على سلك التربية والتعليم كبيع الاسئلة والتلاعب بالدرجات والمحسوبية والمنسوبية...

بحيث باتت مثل هذه الظواهر تؤثر سلباً على مجمل العملية التربوية، على الرغم من ان هناك تباين مناطقي وقطاعي سواء اكان باسباب هذه الظاهرة او حجمها وكذلك نوع وطبيعة الفساد التربوي السائد... كل ذلك دفعنا باتجاه دراسة هذه الظاهرة لمعرفة اسبابها ونتائجها وامكانيات العلاج من خلال تشخيص مواطن القوة او الضعف والعمل على تعزيز مواطن القوة ويجاد آليات من شأنها ان تحد من نقاط الضعف وتضعف دورها...

وعلى الرغم من ان هذه القضية هي ليست وليدة اليوم او حتى الامس القريب وانما كانت نتاج جملة من العوامل والاسباب التراكمية.. واذا كانت هذه الظاهرة قد باتت تشكل خطر واحراج للوضع التربوي في البلد فان الواجب يفرض دراستها ومعرفة اشكاليات هذا الفساد والكيفية الماهية التي يمكن من خلالها الحد من الاثار السلبية لها مع ايجاد طرق واساليب تعمل على معالجة هذا الواقع والارتقاء به. خصوصاً وان وجود مثل هذا الفساد هو مرتبط بجملة من العوامل الداخلية والخارجية الذاتية والموضوعية التي تعمل على انتشار هذه الظاهرة او الحد منها كالوضع الامني والاستقرار السياسي والرخاء المعيشي وتفعيل القوانين...

اهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النقاط الخاصة باهمية الدراسة الحالية وعلى النحو

التالي :

- 1- الدراسة الحالية تهتم بتشخيص الفساد في التربية، وهي بذلك تكون دراسة تخصصية مدعمة بالاحصاءات والبيانات الحديثة التي يمكن ان تخدم الموضوع .



2- العينة التي غطتها الدراسة من حيث توزيع أفرادها من مديري مدراس ومشرفين وتربويين، تجعل من النتائج التي تتوصل نتائج مهمة وموضوعية عن طبيعة هذه الظاهرة وماهيتها..

3- يمكن ان توجه نتائج هذه الدراسة انظار المسؤولين الي مواقع الخلل في المؤسسة التربوية ليتمكنوا من وضع الحلول الناجعة لها .

4- ان دقة التشخيص للظاهرة من قبل الباحثين يمكن ان يساعد في اعادة النظر في العمليات الادارية المختلفة وتقويم القوانين والقرارات واستثمار الطاقات البشرية وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف .

5- ان التشخيص يمكن ان يساعد في اتخاذ الاجراءات الوقائية كافة من اجل تلافي الاخطاء قبل وقوعها والوقوف على المشكلات وتحليلها بالاساليب العلمية .

6- أهمية ادخال عناصر جديدة في الكفايات للاختصاصيين ومديري ومديرات المدارس في ضوء مفهوم النزاهة ومكافحة الفساد وتشخيصه من اجل تحقيق اهداف المؤسسة التربوية ،أذ ان القيادة المدرسية تركز على شخصية المدير الذي يعد المسؤول الاول عن تنظيم وتوجيه وتحفيز جميع العاملين في مدرسته وعن إحداث التغيير والتطوير المطلوبين على مستوى الاهداف والاجراءات واساليب تنظيم العمل .

أهداف البحث:

- 1- يهدف البحث الحالي الى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد التربوي، ومعرفة مدى حجمها وانتشارها والكيفية التي يمكن ان تعالج بها .
- 2- يهدف البحث الحالي الى تحديد مرتكزات يمكن من خلالها ايجاد ارضية مناسبة لدراسة ظاهرة الفساد التربوي بصورة اوسع وادق واشمل، فضلاً عن محاولة متابعة هذه الظاهرة لمعرفة مدى النجاح الذي تحقق في محاربتها..



حدود البحث:

- 1- يقتصر البحث الحالي على الاختصاصيين والمشرفين التربويين وادارات المدارس الثانوية في المديرية العامة للتربية في بغداد والمحافظات كافة عدا اقليم كردستان للعام الدراسي 2010 – 2011
- 2- يقتصر البحث الحالي على دراسة ظاهرتين للفساد الاداري في وزارة التربية هما – تسريب الاسئلة الامتحانية و التلاعب بالدرجات الامتحانية.

تحديد المصطلحات:

الفساد:

الفساد في لغة الاصطلاح هو ((اساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة))⁽¹⁾ ويبدو ان اساءة الادوار تعني العمل بالخذ او بصورة مخالفة لما يمليه المركز او الوظيفة من التزامات وضوابط مهنية واخلاقية.. اما البنك الدولي فانه قد عرف الفساد بأنه ((سوء استعمال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب شخصية))⁽²⁾ وهذا التعريف يركز على قضية استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية وكان الفساد مرتبط بالقطاع العام، دون القطاع الخاص او ان القطاع الخاص غير مشمول بالفساد، مع ان امكانية ظهور الفساد المالي والاداري واردة في كل القطاعات اذا ما توفرت البيئة المناسبة والارضية الخصبة..

ولعل التفات منظمة الشفافية الدولية الى هذه الثغرات جعلها تعرف الفساد على انه ((اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة))⁽³⁾ ومع ذلك فان هذا التعريف لا يبدو متكامل، لان التساؤل الذي يطرح نفسه ماهي المعايير التي سوف نحاكم في ضوئها اساءة استعمال السلطة.. ولذلك نجد ان من التعاريف الجيدة التعريف الذي ينص على ((هو الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه



وتلك...⁽⁴⁾ وهنا فان الفساد يعني الخروج على القواعد الاخلاقية الصحيحة، كما وانه تغيب الضوابط التي تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل، أي ممارسة كل ما يتعارض مع الضوابط القيمية والاخلاقية للمهنة او العمل موضوع الفساد، وهذا هو التعريف الذي سوف نعتمده في الدراسة الحالية..
قد يكون من المفيد التاكيد على ان التعريف السابق الذي تم اعتماده هو الاساس الذي يحدد نظرتنا للفساد التربوي... ولما كان الفساد بكل اشكاله وانواعه والوانه ليس كتلة جامدة وليس مجموعة مفردات محددة غير قابلة للزيادة والنقصان، بل هو قضية تشمل وتمثل كل خروج عن القيم الوظيفية والاخلاقية للمهنة التربوية، مما ترتب عليه الاذى والضرر المادي او المعنوي والاعتباري سواء لاشخاص او هيئات او مؤسسات او للمنظومة الفكرية والاخلاقية من خلال استغلال السلطة والدور في تحقيق مصالح نفعية او شخصية او الحاق الضرر والهدر...

تسريب الاسئلة الامتحانية:

ويقصد به عدم الحفاظ على سرية الاسئلة الامتحانية وتمريضها لبعض الطلبة بغير وجه حق قبل الامتحان بغية الاطلاع على محتواها لاسباب مادية او معنوية او شخصية، الامر الذي يترك اثر مخرب وكبير واضرار ببقية الطلبة لحساب فرد او مجموعة افراد وبما لايتلائم او يتناسب مع الرسالة التربوية

التلاعب بالدرجات الامتحانية:

عملية اعطاء الدرجة بدون وجه حق أي من خلال الاستحقاق الامتحاني ويكون هذا التلاعب من خلال منح طالب او مجموعة من الطلبة درجات هي في غير استحقاقهم ويتخذ ذلك اشكال والوان متعددة ولكن الاكثر اِيذاءً اعطاء درجة الطالب المتميز الى طالب اخر على العكس من ذلك... ويكون اما من خلال تغيير الدرجة بالسجلات الرئيسية او من خلال نقلها فيما بين السجلات بحيث تكون النتيجة غير مطابقة للواقع الفعلي..



الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

أولاً: الخلفية النظرية:

موضوع الدراسة من المواضيع الشائكة والمعقدة، وقد تكون عvisية الفهم على البعض من الباحثين وبغية الفهم الواعي والحققي، ومحاولة من القائمين على هذه الدراسة بالاستناد الى نظرية علمية تأطر الهيكل العام للبحث، وتفسر الظواهر والنتائج التي توصل اليها استناداً الى الافق العام الذي ترسمه هذه النظرية...

ومن بين الكم الهائل من النظريات وجدنا ان النظرية الاقرب هي نظرية (الانومي).. اذ ظهر هذا المصطلح لأول مرة في القرن السادس عشر على ان استخداماً بصورة واضحة المعالم في علم الاجتماع كان على يد العالم الاجتماعي الفرنسي دوركايم، حيث استخدمه للدلالة على الصراع بين الرغبة في اشباع الاحتياجات الاساسية للفرد وبين الوسائل المتاحة لاشباع تلك الاحتياجات. ليصف حالة من اللامعيارية Deregulation تسود المجتمع، ولقد استخدم دوركايم مصطلح الانومي في كتابه الانتحار ليشير على حالة من اللامعيارية الاخلاقية عندما يفنقر المجتمع الى مجموعة من القواعد والمعايير التي توضح للناس كيف يتصرفون تجاه بعضهم البعض.. وهكذا فان المجتمع يصبح انومياً اذا لم يعرف الافراد معنى يتخلون عن الكفاح (الصراع) من اجل تحقيق النجاح، او كيف يتعاملون مع الاخرين.⁽⁵⁾ .. أي بمعنى اخر هو عملية انهيار في قواعد المجتمع او المعايير الاخلاقية.. في ظل ظروف مساعدة او مؤاتية.. عندما يصاب المجتمع ببعض الظروف التي تؤثر في توازنه مثل التغير التكنولوجي السريع والحاد، او الحرب ، او تعرضه لحالة من النمو الحضري السريع ففي مثل تلك الحالات يكون السلوك المنحرف نتاجاً لتلك التغيرات المفاجئة فحينما يحدث حراك طبقي يجد بعض افراد المجتمع انفسهم في مراتب ادنى من تلك التي كانوا يشغلونها، ويعني ذلك بالنسبة لهم الحرمان



من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها والحد من رغباتهم ومستوى طموحاتهم واذا لم يستطع هؤلاء الافراد التكيف مع وضعهم الجديد فانهم يعانون من الشعور بأحباط المكانة وفي مثل تلك الحالات التي يسود فيها التوتر والقلق تعد حالة الانومي امرأ متوقعا وعاديا..

ولعل الملاحظة التي يجدر الالتفات اليها في المشاكلات الاجتماعية ك فقدان الامتيازات او الشعور والاحساس بالغبن والحيث او محاولة ركوب موجة الحراك الاجتماعي والارتقاء بالذات... ان الامر ليس بالضرورة ان يكون له وجود حقيقي او هو حقيقة فعلية اذ ان شعور الفرد او احساسه (بوجود مشكلة) قد يولد نفس ردود الفعل التي يستثيرها الواقع الحقيقي (أي وجود مشكلة حقيقية)...

ويؤكد في اكثر من مكان (دوركاي) وكذلك الدراسات الاجتماعية لعلماء اخرين ان ضعف كيان المؤسسات (المؤسسة الاسرية، المؤسسة الدينية، السياسية الاقتصادية..) ووهنة سلطتها واضمحلال نفوذها وتحرر الافراد من رقابتها وانهايار الشعور الجمعي في نفوسهم وتغلبت الروح الفردية والانانية عليهم وغاب عندهم الوازع الديني والاسري والسياسي، فانهم يتصرفون حسب ارادتهم الخاصة، وهذا التصرف غير الملتمزم والبعيد عن المعايير الاخلاقية والقواعد الاجتماعية ينتج في زيادة معدلات الانتحار وظهور موجات الانحراف عن القيم الاجتماعية..⁽⁶⁾

ومن خلال الطرح السابق لماهية النظرية الانومية نجد ان هذه النظرية هي الاكثر تماس مع واقع المجتمع العراقي وهي تلامس موضوع الدراسة الحالية من خلال:

1. مر المجتمع العراقي بجملة من الحروب الداخلية والخارجية، عبثت بمقدراته وهزت كيان البناء الاجتماعي والقيمي له، حيث الارضية المناسبة للانتهازية وثقافة التسلق على اكتاف الاخرين، وبذلك ظهرت قيم طارئة جديدة تصارع القيم القديمة الاصلية...



2. التغيرات السياسية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية حادة مع ظهور تراتبية اجتماعية ترافق أي تغير سياسي مدعمة بمنزلة ومكانة اجتماعية خارجة عن أي نمط من انماط العقلانية او الطبيعية، يولد ميول جارفة ورغبة عارمة في محاولة لركوب الموجة الجديدة وبأي ثمن...
3. التغيرات الكبيرة وغير المدروسة تشكل في بعض الاحيان صدمة قيمية خصوصاً اذا كانت هذه النقلة وهذا التغير غير واضح المعالم او ضعيف بحيث تبرز الى السطح جملة من القوى المتباينة في القوة المتعاكسة في الاتجاه او التوجه كالقوة السياسية والقوة العشائرية والقوة الدينية، التي قد تكون او تشكل منظومات متقاطعة من حيث الفعل والغاية والوسيلة.
4. كما ان الثقافة الاجتماعية العراقية وهي ثقافة وسطية ما بين البداوة والريف تعتمد مبدأ العصبية في تفاعلاتها وانساقها الاجتماعية والثقافية، ويمكن تتبع مثل هذه الثقافة من خلال جملة كبيرة من الامثال كقولهم ((الشجرة الي ما تقبي على اهلها تتكص..)) ((وانا واخي على ابن عمي وانا وابن عمي على الغريب)) ((مركنته على زياكنه)) ((وزيتنا في دقيقنا)) كل هذه المفردات تعطي مبررات واسعة للفساد من خلال افساح المجال للمحسوبية والمنسوبية..
5. وبناءً على ما ذكر فان آليات الضبط الاجتماعي والتي هي القانون والدين والعرف، والتي يجب ان تاخذ دورها وتكون مؤثرة في الحياة الاجتماعية الاعتيادية من حيث توجيه وضبط سلوك الفرد في المجتمع وفق مبادئ وقيم المجتمع سوف تكون ضعيفة او غير فاعلة اذ في حالة العراق الذي تظهر فيه المنظومات الثلاث في حالة صراع للقوى قد يكون في بعضها حاصل تأثيرها صفر لتساوي العزوم، وفي بعض الاحيان قد يكون هناك ميل باتجاه الذراع الاقوى بحسب ظروف ومعطيات مكانية او زمانية.. يبرز جانب قيمي على اخر، وبذلك تظهر لدينا الفوضى المعيارية او اللامعيارية الاخلاقية والمهنية والوظيفية... واذا كنا قد سلطنا الضوء فيما مضى على الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي وطبيعته وكذلك الظروف



والمعطىات المحىطة به، فان هناك جانب مهم ىنبغى الاشارة الىه وهو ما ىتعلق بالمؤسسة التربوىة والذى ىشكل عنصر مهم من عناصر العملىة التربوىة، على اساس ان مسىرة الطالب والمدرس وحى المنهج كلها سىكون على المحك من خلال النىائج التى تسفر عنها نىىجة الطالب اثناء الامتحان، ومن اجل ذلك سىحاول ان نغطى جزء من هذا المفصل المهم فى العملىة التربوىة...

الامتحانات :

تم اجراء الامتحانات العامة فى العراق فى العام الدراسى 1920-1921 فى الدراسة الثانوىة نفسها تحت اشراف وزارة المعارف وكان الامتحان من نمطىن من الامتحانات (الامتحان التحرىرى والامتحان الشفوى) وفق جدول زمن ترضه الوزارة وان اول سنة ابتداء فىها اجراء الامتحانات التحرىرىة العامة للدراسة الاعدادىة فى العام الدراسى 1925/1926 وفى العام الدراسى 1928/1929 صدرت تعلىمات جدىة تنظم شروط اداء الامتحانات..

وىجمع معظم التربوىىن على ان اهاداف الامتحانات هى كالاتى:-⁽⁷⁾

1. انها وسىلة لقبول المتعلمىن فى المراحل الدراسىة المختلفة او فى انواع التعلىم المختلفة وكذلك نقل المتعلمىن من صف الى اخر..
2. وسىلة تعلىمىة لمعرفة مدى فهم المتعلم لما درسه وبالتالى الوقوف على مواطن الضعف لتعدىل طرائق التدرىس أى تتبع ما احدثته عملىة التعلىم من تغىىر فى تفكىر الطالب وسلوكه..
3. معرفة المهارات المكتسبة والوقوف على مقدار ماحصل للطالب فى موضوعات معىنة درسها للحكم على نجاحه او فشله فىها..
4. تقدم للطالب نوع من التغذىة الراجعة الذاتىة أى يقوم اثناء عملىة الاستذكار باصلاح نفسه بنفسه..
5. تساعد على تقوىم اهاداف التعلىم فىهى تكشف عن مدى مناسبة هذه الاهداف لقدرات الطلاب وامكانىاتهم..



وكذلك فان الامتحانات تبين جوانب الضعف والقوة في المناهج الدراسية وطرائق التدريس مما يساعد على تعديلها بما يتماشى واهداف التعليم. ورغم تلك الاهمية التي تمتاز بها الامتحانات الا ان لها جوانب ضعف نذكر منها ماياتي:- (8)

1. انها تقتصر على جانب التحصيل أي ما يتذكره الطالب من معلومات وكأنها الهدف الوحيد من اهداف التربية والعلمية وتدریس العلوم مما توجه المناهج وطرائق التدريس باتجاه اكساب الطلاب المعلومات عن طريق الحفظ والاستظهار دون ان تكون لتلك الامتحانات القدرة على التفكير والابتكار وحل المشكلات ووضع الخطط وقياس مهاراتهم العلمية واتجاهاتهم وميولهم.
 2. تعد الامتحانات خطوة نهائية في التعليم أي انها تقيس الحاصل النهائي مما يصعب تقويم النتائج بعد فوات الاوان.
 3. الامتحانات بحد ذاتها خطوة تشخيصية غير دقيقة يؤدي فيها الجانب الذاتي دوراً مؤثراً سواء أكان الطالب ام المدرس.
 4. ان اقتصار التقويم على الامتحانات وجعل نمو الطالب معرفي يعد احتكار في يد المدرس دون ان يكون للطلاب او ذويهم نصيب في ذلك النمو احاطتها بالغموض والسرية والرغبة مما له اثاراً نفسية وجسمية مؤثرة.
- أما الاجراءات التي يعتقد بعض رجال التربية بضرورتها لتحسين الامتحانات ولتلافي اوجه القصور فيها قدر الامكان فهي كالآتي:
- اصلاح الامتحانات من حيث محتواها وطريقتها وتصحيحه لتتماشى والاهداف التربوية ومتصفة بالشمول ومراعية لمستوى الطلاب أي انها عينة صالحة لتمثيل المادة المراد قياسها سليماً.
 - تشخيص نمو الطالب بابتكارات جديدة تسد ما عجزت الامتحانات عن تشخيصه وتحقيق الاستمرارية في التقويم.



- ان يضطلع بتقويم نمو الطالب كل ذى صلة بالعملية التعليمية وليس المدرس وحده.
- العناية بتفسير نتائج الاختبارات وغيرها من ادوات التشخيص على نحو سليم واقتراح اوجه الاصلاح.
- ان لا تقتصر الامتحانات على قياس كمية المعلومات المراد تذكرها وانما ينبغي ان تهدف الى قياس نتائج العملية التعليمية.
- ان تكون متدرجة الصعوبة وان تكون موضوعية في التفسير والتصحيح. (9)
- وفضلا عن كل ما ذكر سلفاً من مفردات يمكن ان تكون عناصر مضرّة ومسببة للفساد في الجانب التعليمي فانه يمكن اضافة بعض من العوامل والمظاهر الاخرى التي قد تكون سبب او نتيجة للفساد في المؤسسة التربوية والتعليمية كما يعتقد فريق البحث ومنها:
- ظاهرة الغش، وهي من مظاهر الفساد التي تنتشر بين اوساط الطلبة وخاصة اولئك الطلبة المهملين الذين لا يكلفون انفسهم عناء القراءة والدراسة ويقومون بالاعتماد على الاجابات الجاهزة التي تأتي لهم اثناء الامتحانات بطرق متنوعة ومتعددة كاستخدام الملازم الدراسية التي تباع باحجام صغيرة جداً في محلات الاستسناخ قريباً من قاعات امتحانات الطلبة.
- يستغل بعض المعلمين الطلبة بأخذ رشاًوى او هدايا لغرض التلاعب بالدرجات الامتمانية الخاصة بالطلبة بدون وجه حق.
- يستغل بعض المعلمين او المدرسين الفترة الزمنية التي تسبق الامتحانات لجني مبالغ مالية كبيرة من الطلبة بسبب التوتر والخوف الذي يسبق الامتحانات التي كل ما يعينهم منها تخطي هذه المرحلة الحرجة فيستثمر المعلم او المدرس هذا الاندفاع والارباك لصالحه عن طريق التلميح للطلبة الى معرفته بما سيأتي من اسئلة في الامتحانات او اشتراكه في عملية وضع الاسئلة وبالتالي دفعهم الى اعطائه مبالغ معينة لقاء اعطائهم هذه الاسئلة المرشحة او حثهم للمشاركة في الدورات الشكلية التي تختصر



باعطائهم هذه الاسئلة المرشحة او تدريبهم على رموز وشفرات يتعرف عليها المعلم من خلال اجابات الطلبة في الامتحان لغرض مساعدتهم في الفحص..

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة الدكتور عامر صالح : (الموسومة ((الابعاد التربوية والنفسية للفساد الاداري والمالي في العراق)) وقد أبتدأت هذه الدراسة بلمحة تاريخية موجزة، ومن ثم الاشارة الى آيات الذكر الحكيم التي اكدت على حرمة بعض انواع الفساد كالغش والرشوة.. ومن ثم سلط الضوء على ذكر وتعداد النظريات التي اعتمدتها بعض العلوم التربوية والنفسية وفيما يأتي بعض منها:

1. النظرية البيولوجية الغريزية والتي تفسر الظاهر على انها تعبير عن استعداد مقرر بيولوجيا في الطبيعة الانسانية.

2. نظرية الدوافع والتي تفسر الظاهرة على انها ناجمة عن اثار خارجية في المحيط.

3. النظرية النفسية والتي ترد الظاهرة الى العمليات النفسية الناتجة عن الصراعات.

4. النظرية الاجتماعية التعليمية والتي ترى بان الظاهرة تتجم عن عوامل اجتماعية محددة وبان العدوان والاعتداء والفساد يكتسب اجتماعياً بالتقليد او بعمليات التعلم.

وقد تبني الباحث النظرية السلوكية في العدوان والفساد معتقداً انها سلوكيات مكتسبة اثناء الحياة بفعل عوامل اجتماعية وبانه يتعزز ويتواصل بفعل هذه العوامل ويتحقق هذا الاكتساب للسلوك العدواني والفساد نتيجة التعرض لمثله والتعلم من نماذجه، وخاصة اذا اقترن ذلك بالمكافأة على القيام به او توقع هذه المكافأة ومع ان هذا المنظور للسلوك العدواني والفساد لايقر بوجود غرائز داخلية ينبع منها العدوان والفساد تلقائياً او بوجود دوافع عدوانية تثار من



الخارج، الا ان من الواضح انها تتفق مع نظرية الدوافع العدوانية في ان ما يثير العدوان يأتي من عوامل اجتماعية او بيئية محددة.

ويؤكد الباحث ان ارتباط تفاقم ظاهرة الفساد في العراق بمجمل سياسيات النظام السابق الاقتصادية والاجتماعية والحروب المدمرة والتي ادت بمجملها الى افقار المواطن وحرمانه من ابسط مقومات الحياة الانسانية الكريمة فضلاً عن الى ما ادت من تفتيت للبنية الاخلاقية والقيمية وضعف الوازع الداخلي، الا ان سطوة النظام وقمعه حصرت ظاهرة الفساد وخاصة الاداري والمالي برأس النظام واطرافه وحول بالوقت نفسه الفساد الى ما يشبه الفيروس الحامل تحمله قطاعات اجتماعية واسعة..

ويشير الباحث ان احدى تجليات الخوف من الفساد الاداري والمالي هي تحوله الى ثقافة سائدة او ما يسمى (ثقافة الفساد) مضيفاً على نفسه الشرعية في الشارع وفي المعاملات الرسمية اليومية ومن ترسخه كنمط سلوكي لاشباع الحاجات المختلفة والاكتفاء الذاتي وبالتالي يتحول الفساد من كونه عمل منبوذ اجتماعياً وقيماً على عمل يلقي الاستحسان ويندمج ضمن المنظومة الايجابية للاخلاق والاعراف، ويعتبر نوعاً من الشطارة او الدهاء الشخصي لصاحبه وأحد معايير الشخصية الدينامية والمتكيفة القادرة على حل المعضلات بطرائق سرية.. وعلى هذا الاساس يتحول الفاسد من شخص مجرم يجب ان يساق الى العدالة الى شخص قاضي حاجات او (حلال مشاكل)...

ثم ينتقل الباحث الى فكرة مفادها ان القبول بالفساد كأمر واقع شكل احد عوامل الضغط على المنظومة القيمية والتربوية لدى افراد المجتمع العراقي وفي تبديد قناعاته الاخلاقية والوطنية فقد انتشرت اللامبالاة والسلبية بين افراد المجتمع وبروز التطرف والتعصب في الاراء وشيوع الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما شاعت قيم فقدان احترام العمل والتقبل النفسي لفكرة التفریط في معايير اداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحقوق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي بدوره الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر... وقد جاء ذلك على خلفية التراكمات



التي افرزها النظام السابق متبوعة ومعززة بالافرازات السلبية التي سببتها الاستقطابات السياسية والتحالفات المشوهة والاعتبارات الفئوية والطائفية والقبلية حيث غياب مفهوم المواطنة ومصالح البلاد العليا.. كما ان المحاصصة بمختلف مظاهرها سبباً في شيوع الفساد الاداري والمالي وأدت دور الحاضنة الامينة له فلم يتم اختيار افراد السلطة ولا الوظائف العامة على اساس النزاهة والعصامية والتكنوقراط وانما جرى ذلك وفقاً لتوافقات سياسية واستحقاقات غير متوازنة ولا معقولة..

والاشارة المهمة التي يؤكد عليها البحث ان كل التجارب الدولية للمجتمعات التي عانت من الفساد بقيت لديها فسحة من الامل في بعض من قطاعاتها خالية نسبياً من الفساد نظراً لارتباط هذه القطاعات باهداف انسانية كبرى ذات صلة وطيدة بمستقبل مجتمع بالكامل من حيث الاعداد والتربية والتأهيل وغرس روح المواطنة ويشير منها على سبيل المثال قطاع التربية والتعليم كونه قطاعاً مصدراً لنماذج القيم المتقدمة وتوليد ما هو ايجابي ومشرق في ذهنية الدارسين.. وفي ختام الدراسة يؤكد الباحث على ان محاربة الفساد وتجفيف منابعه احدى المهمات الصعبة التي تقف عائناً امام تطور مجتمعنا وديمقراطيته السياسية الوليدة وان المدخل اللازم للقضاء عليه يتجسد في بناء دولة المؤسسات الحققة القائمة على سلطة القانون لا سلطة الحزب او الطائفة او القبيلة والقومية والعمل على تفعيل النزاهة والعدالة ضمن آليات عمل مفوضية النزاهة المستقلة ويجب ان تقوم بدورها بملاحقة المتورطين بقضايا الفساد وتقديمهم للعدالة باختلاف مناصبهم ووظائفهم ومسؤولياتهم وانتمائاتهم الحزبية والطائفية والقومية.. فضلاً عن الجرأة الكاملة والواضحة في مكافحة الارهاب بشدة باعتباره لوناً من ألوان الفساد وخاصة عندما يستخدم للوصول الى اهداف سياسية والحفاظ على قطاعات التربية والتعليم وتخليصه وتحييده من الصراعات الطائفية والحزبية والسماح له باداء دوره الانساني والوطني في محاربة الفساد على نطاق واسع فهو صمام الامان لخلق جيل مؤمن بقيم النزاهة والحق والعدالة واعادة توليد القيم الايجابية في اذهان رجال المستقبل..



الدراسة الثانية: والموسومة بـ (رؤية تربوية مقترحة لتعزيز ثقافة الشفافية بالتعليم العام)⁽¹⁰⁾ .. وهي واحدة من مجموعة دراسات قدمت في ورشة العمل المشتركة التي اقامتها هيئة النزاهة وبالتعاون مع وزارة التربية تحت شعار ((تعزيز ثقافة النزاهة في القطاع التربوي)) في 2009/4/18م. هدفت الدراسة الى:

1. التعريف بمعنى التربية ومفهوم الشفافية.
 2. تحديد دور المؤسسة التربوية لاشاعة ثقافة الشفافية فكرا وممارسة..
 3. الكشف عن الدور المركزي الفاعل لمكونات العملية التعليمية في المدرسة لاشاعة ثقافة الشفافية وتعزيز ممارستها في الحياة اليومية..
 4. اقتراح برنامج تعليمي لاشاعة وتعزيز ثقافة الشفافية..
 5. تقديم توصيات ذات صلة بتعميم ثقافة الشفافية فكرا واقتراح بعض اليات ممارستها واقعا في الحياة اليومية للأفراد.
 6. العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والسعي الى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة لها لدى كافة القطاعات الحكومية والاهلية .
 7. اقتراح معالجة نواحي القصور التشريعي في مجال الاصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة بالمنفعة الشخصية من تدريس البرنامج.
- الفرضية التي تقوم عليها الدراسة: ان هنالك حاجة ضرورية لهذا البرنامج لادخاله في التعليم العام بمختلف مراحله.
- اهمية الدراسة:**

1. اهمية موضوع الشفافية عالميا واقليميا ومحليا.
2. اهمية المدرسة بوصفها مؤسسة تربوية - تعليمية..
3. اهمية البرنامج المقترح لتعميم وتعزيز ثقافة الشفافية في اوساط الطلبة للتعليم.

اما التوصيات التي خرجت بها الدراسة فهي:

1. ادخال اعضاء الهيئة التعليمية للمدرسة الابتدائية والثانوية في دورات متخصصة لتزويدهم بمفهوم الشفافية ومضامينها .



2. شمول مكتب المفتش العام والمشرفين التربويين بديوان الوزارة والمديريات المرتبطة بها في هذه الدورات التي تزودهم بالمعلومات والخبرات التي تمكنهم من اداء مهماتهم الادارية والفنية على افضل وجه..
3. منح الفرص الكافية للبرنامج المقترح بعد تدريسه وتطبيقه ميدانيا لتقويمه بدقة واصدار الحكم الموضوعي عليه..
4. تضمين الاهداف الاستراتيجية للوزارة الهدف الذي يؤكد على تمكين المجتمع المحلي من مسائلة دوائر الوزارة كافة وتزويد المهتمين فيه بالمعلومات الكاملة حول مسيرة واداء نظامها التربوي التعليمي على ان يتضمن ملخصها التنفيذي للفترة من 2009-2015 القيم الاساسية التي تؤكد اشاعة قيم الشفافية والنزاهة وتعزيزها في مناهجها الدراسة وبرامجها التربوية.
5. توفير المستلزمات البشرية والتقنية والتموين لضمان نجاحها..

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءاته

تتبنى هذه الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي أسلوبا لها من أجل تحقيق أهدافها ، كونه المنهج الذي لا يقف عند مجرد وصف الظاهرة أو تحديد عناصرها ، وانما يسير خطوات نحو محاولة الفهم والتنبؤ والتحكم ، ولذا فهو المنهج الذي تتوافر فيه عملية تسليح الباحث بمفاتيح العلم الثلاثه (داود وآخرون، 1990 : 163) .

لذا سيتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع البحث، وأسلوب اختيار العينة، وكيفية بناء الأداة، وأسلوب التحقق من صدقها وثباتها وتطبيقها على أفراد العينة، وكيفية بناء الاستبانة. فضلاً عن عرض الوسائل الاحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وأسلوب تحليل النتائج .

مجتمع البحث:-

تمثل مجتمع البحث الحالي بالاختصاصيين والمشرفين التربويين ومديري المدارس الثانوية في المديرية العامة للتربية في العراق عدا إقليم كردستان والبالغ عددهم (8530) فرداً بواقع (969) اختصاصياً تربوياً و



(2089) مشرفاً تربوياً و (5472) مديراً موزعين على (20) مديرية
عامة للتربية جدول (1)

جدول(1)

عدد افراد مجتمع البحث بحسب المديريات العامة للتربية في العراق عدا اقليم كردستان

ت	المحافظة	عدد الاختصاصيين	عدد المشرفين التربويين	عدد مديري المدارس الثانوية
1.	نينوى	86	108	483
2.	صلاح الدين	35	109	392
3.	كركوك	42	73	338
4.	ديالى	41	54	409
5.	رصافة 1	49	104	177
6.	رصافة 2	35	98	220
7.	رصافة 3	58	84	113
8.	كرخ 1	45	107	163
9.	كرخ 2	48	99	241
10.	كرخ 3	27	82	160
11.	الانبار	87	190	469
12.	بابل	47	129	319
13.	كربلاء	37	92	188
14.	نجف	37	93	245
15.	دبوانية	52	146	221
16.	المثنى	18	42	125
17.	واسط	39	51	221
18.	ذي قار	95	190	413
19.	ميسان	35	86	134
20.	البصرة	56	152	441
-	المجموع	969	2089	5472

عينة البحث :

العينة هي جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة ، ومن أجل ان تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث عمد فريق الدراسة الى تحديد افرادها بواقع (50) فرداً موزعة (15 مشرفاً تربوياً و 15 اختصاصياً تربوياً و 20 مدير مدرسة ثانوية) من كل مديرية عامة للتربية وبذلك بلغ عدد افراد العينة (1000) فرداً من مجتمع البحث جدول(2).

جدول(2)

عدد افراد وعينة البحث بحسب الموقع

ت	المحافظة	المشرفين الاختصاصيين	عدد المشرفين التربويين	عدد مديري المدارس الثانوية
1	نينوى	15	15	20
2	صلاح الدين	15	15	20
3	كركوك	15	15	20
4	ديالى	15	15	20
5	رصافة 1	15	15	20
6	رصافة 2	15	15	20
7	رصافة 3	15	15	20
8	كرخ 1	15	15	20
9	كرخ 2	15	15	20
10	كرخ 3	15	15	20
11	الانبار	15	15	20
12	بابل	15	15	20



13	كربلاء	15	15	20
14	نجف	15	15	20
15	ديوانية	15	15	20
16	المتن	15	15	20
17	واسط	15	15	20
18	ذي قار	15	15	20
19	ميسان	15	15	20
20	البصرة	15	15	20

أداة البحث :-

هدف الاداة : تهدف الاداة الكشف عن "فساد التعليم، بيع الاسئلة الامتحانية، والتلاعب بالدرجات" والتي يمكن من خلالها تشخيص هذه الظاهرة في مرحلة التعليم العام من وجهة نظر الاختصاصيين والمشرفين التربويين ومديري المدارس الثانوية.

محتوى الاداة : لتحديد محتوى الاداة عمد فريق الدراسة الى الافادة من :-

- 1- الاطلاع على المصادر النظرية والدراسات والتقارير والمنشورات ذات الصلة بالموضوع.
- 2- المقابلات التي أجريت من قبل فريق الدراسة مع عينات مختلفة من التربويين والاختصاصيين لتحديد معالم هذه الظاهرة.
- 3- الملاحظات التي سجلت من الاطلاع على التحقيقات الادارية في المديرية العامة للتربية فيما يخص هذه الظاهرة.
- 4- خبرة فريق الدراسة في ميدان التربية والتعليم.

1- **الاستبانة الاستطلاعية:** إذ تعتبر الاستبانة الاستطلاعية من الوسائل المهمة في البحوث التربوية لأنها تمكن الباحثين من جمع الكثير من المعلومات عن تفكير وسلوك افراد العينة بطريقة اقتصادية وسريعة، وبناء عليه أعد فريق الدراسة استبانة استطلاعية تضمنت عدداً من الاسئلة حول موضوع الدراسة ملحق (1) تم توجيهها الى عينة عشوائية بلغ عددها (50) تربوياً موزعين على المديرية العامة للتربية في العراق عدا اقليم كردستان وعلى النحو الآتي :

أ - (15) اختصاصياً تربوياً



ب - (15) مشرفاً تربوياً

ت - (20) مدير مدرسة ثانوية

وبعد الاطلاع على اجابات افراد العينة تم تجميع الفقرات ذات الصلة بموضوع الدراسة لغرض الاستفادة منها في اعداد الاداة .
الاستبانة بصيغتها الاولى:

بناءً على المعطيات أنفة الذكر تم اعداد الاداة بصيغتها الاولى واصبحت فقراتها موزعة على ستة مجالات والجدول (3) يوضح ذلك
جدول (3)

عدد المجالات والفقرات لكل مجال

المجال	اولياء امور الطلبة	البيئة الاجتماعية	الاختصاصيون والمشرفون التربويون	مديرو المدارس	المدرسون	الطلبة	المجموع
عدد الفقرات	4	3	7	10	6	4	34

بدائل الاجابة: اعتمد فريق الدراسة مقياس ليكرت الثلاثي (موافق، موافق لحد ما، غير موافق) وبدرجات (3 ، 2 ، 1) على الترتيب.
صدق الاداة :

تم اعتماد الصدق الظاهري وذلك بعرض الاداة على مجموعة من المحكميين ملحق (2) للحكم على صلاحية استخدام الاداة، وفي ضوء آرائهم تم اعتماد نسبة اتفاق (85%) فأكثر من آراء المحكمين حول كل فقرة ، وتم اعادة صياغة وتعديل بعض الفقرات لتأخذ الاستبانة صورتها النهائية ملحق (3) وبذلك عُدت الاداة صادقة ظاهرياً.

ثبات الاداة :

الثبات شرط اساسي من شروط ادوات البحث لما يوفره من اتساق في نتائج الاختبار عند اعادة تطبيقه ، وبناءً عليه قام فريق الدراسة بتطبيق الاستبانة بصورتها النهائية على عينة من المشرفين والاختصاصيين التربويين ومديري المدارس الثانوية في المديرية العامة للتربية في المحافظات بلغ عدد افرادها (30) فرداً وبعد مرور (15) يوماً أعيد التطبيق على نفس افراد المجموعة المذكورة، وتمت معالجة النتائج احصائياً باستخدام معامل ارتباط



بيرسون ، وظهرت الاداة ذات ثبات (0,87) وهو معامل جيد كما تم حساب معاملات ثبات للمجالات الفرعية كما في الجدول (4)

جدول (4)

قيم معامل الثبات للاستبانة ومجالاتها

المجال	اولياء امور الطلبة	البيئة الاجتماعية	الاختصاصيون والمشرفون التربويون	مديرو المدارس	المدرسون	الطلبة	المجموع
معامل الثبات	0.85	0.83	0.90	0.92	0.85	0.78	0.87

تطبيق أداة البحث:

بعد ان اصبحت اداة البحث مستوفية لشروط التطبيق شرع فريق العمل وبالتنسيق مع مكتب المفتش العام في وزارة التربية* بأرسال الاستبانة الى المديرية العامة للتربية في بغداد والمحافظات كافة عدا اقليم كردستان، وذلك بتحديد (50) استبانة لكل مديرية عامة للتربية توزع بواقع (15) اختصاصياً تربوياً و (15) مشرفاً تربوياً و (20) مدير مدرسة ثانوية. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (1000) استبانة ، اما عدد الاستبانات المستردة والصالحة للمعالجة فقد بلغت (1000) استبانة .

الوسائل الاحصائية المستخدمة :-

1- معامل ارتباط بيرسون لقياس الثبات بمفهوم الاستقرار عن طريق إعادة الاختبار، وحسب المعادلة التالية :- (11)

ن مج س ص - (مج ص)

= ر

$$\frac{[\text{ن مج س} - (\text{مج ص})] - [\text{ن مج ص} - (\text{مج ص})]}{\text{الوسط المرجح}^{(12)} = 1 \times 5 + 2 \times 4 + 3 \times 3 + 2 \times 2 + 1 \times 1}$$

مج ك

3- الوزن المئوي⁽¹³⁾ الوسط المرجح

$$100 \times$$

الدرجة القصوى



4- نسبة الاتفاق⁽¹⁴⁾

عدد الموافقين $\times 100$

العدد الكلي

الفصل الرابع

عرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1- نتائج البحث ومناقشتها:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصل إليها فريق العمل مع إعطاء التفسيرات الملائمة لها استناداً إلى أهداف البحث الحالي .

* النتائج المتعلقة بهدف البحث الذي يتضمن تشخيص الفساد في التعليم من وجهة نظر الاختصاصيين والمشرفين التربويين ومديري المدارس ، من أجل تحديد مدى توافر الفساد اعتمد فريق الدراسة الوسط المرجح والوزن المئوي لوصف استجابة افراد العينة على اداة البحث ، وقد تم احتساب الوسط الفرضي بناءً على جمع درجتي المقياس العليا والدنيا وقسمتها على (2) وكالاتي $2 = 2 / (1 + 3)$ الوسط الفرضي وعليه فإن الفقرة التي تعد مقبولة في الاستبانة هي التي يزيد وسطها المرجح عن (2) وهو الوسط الفرضي ، اما الوزن المئوي فقد تم التوصل اليه من ضرب الوسط الفرضي $100 \times 3 = 30$ وقسمته على القيمة الصغرى $(2 \times 100) = 30$ 67% الوزن المئوي ، ومن أجل توزيع التقديرات اللفظية للمقياس على قيم الوسط المرجح ثم استخراج طول الفقرة من خلال قسمة المدى على 3 وكالاتي $3 = 3 / (1 - 0.67)$ طول الفقرة والجدول (5) يوضح توزيع قيم الوسط المرجح على التقديرات اللفظية للأدلة.

جدول (5)

قيم الوسط المرجح موزعة على التقديرات اللفظية

قيم الوسط المرجح	التقدير اللفظي
1.67 - 1	منخفضة
2.34 - 1.67	متوسطة
3 - 2.34	عالية

وفيما يأتي عرض ومناقشة فقرات الأدلة وحسب مجالاتها البالغة (6) مجالات:



1- مجال أولياء أمور الطلبة:

جدول (6)

الرتب والايواساط المرجحة والاوزان المنوية لمجال أولياء أمور الطلبة

الرتبة	الوزن المنوي	الوسط المرجح	الفقرات	تسلسل الفقرة
4	65.3%	1.97	ضعف التنسيق بين المدرسة وأولياء أمور الطلبة	1
2	78.33%	2.35	سعي بعض أولياء الأمور لأنجاح أبنائهم بطرق غير شرعية .	2
1	82.67%	2.48	ضغوطات بعض المتفذين على المدارس وفق مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة)	3
3	71.67%	2.015	ضعف اهتمام ومتابعة أولياء الأمور لأبنائهم	4

يتضح من الجدول (6) ان الاواساط المرجحة لفقرات مجال أولياء أمور الطلبة قد تراوحت من (1.97 - 2.48) ، إذ حصلت الفقرة (ضغوطات بعض المتفذين من أولياء أمور الطلبة على المدارس وفق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة) على المرتبة الاولى وبوسط مرجح قدره (2.48) وبتقدير عالي، وجاءت الفقرة (سعي بعض أولياء الأمور لأنجاح أبنائهم بطرق غير شرعية) على المرتبة الثانية وبوسط مرجح قدره (2.30)، في حين جاءت الفقرة (ضعف اهتمام ومتابعة أولياء الأمور لأبنائهم) بالمرتبة الثالثة إذ حصلت على وسط مرجح قدره (2.15)، اما الفقرة (ضعف التنسيق بين المدرسة وأولياء الأمور) فقد حصلت على المرتبة الاخيرة وبوسط مرجح قدره (1.97) وبتقدير متوسط، ان هذه النتائج تتفق مع ما أشارت اليه الادبيات حول الموضوع من ان تدخلات بعض المتفذين وأولياء الأمور ذات أثر كبير في شيوع هذه الظاهرة كدراسة (د. عامر صالح).

2- مجال البيئة الاجتماعية:

جدول (7)

الرتب والايواساط المرجحة والاوزان المنوية لمجال البيئة الاجتماعية

الرتبة	الوزن المنوي	الوسط المرجح	الفقرات	ت
1	80.33%	2.41	تأثير بعض شيوخ العشائر والوجهاء ورجال الدين على ادارات المدارس	5
2	76.67%	2.30	الواسطة والمحسوبية والمحاباة تساهم في انتشار الظاهرة .	6
3	67%	2.01	بعض المسلسلات والافلام التي تعرضها القنوات الفضائية تساهم في انتشار الظاهرة .	7



يوضح الجدول (7) الاوساط المرجحة والاوزان المنوية لمجال البيئة الاجتماعية، حيث جاءت الفقرة (تأثير بعض شيوخ العشائر ورجال الدين والوجهاء على إدارات المدارس) بالمرتبة الاولى ووسط مرجح قدره (2.48) وبتقدير عال وتتفق هذه النتيجة مع الادب الاجتماعي والتربوي الذي يؤكد ذلك، في حين حصلت الفقرة (الواسطة والمحسوبية والمحابات تساهم في انتشار هذه الظاهرة) على وسط مرجح قدره (2.30) وبمرتبة عالية ايضاً مما يؤكد على ان ذلك مؤشراً كبيراً في انتشار الظاهرة ، اما الفقرة (بعض المسلسلات والافلام التي تعرضها القنوات الفضائية) فقد حصلت على المرتبة الثانية وبوسط مرجح (2.01) الامر الذي يتفق مع الدراسات التي تشير الى تأثير البث الفضائي والتلفازي على المتعلمين والسلوك الاجتماعي.

3- مجال الاختصاصيين والمشرفيين التربويين:

جدول (8)

الرتب والاوزان المنوية لفقرات مجال الاختصاصيين والمشرفيين التربويين

ت	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المنوي	الرتبة
8	تواطىء بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين مع ادارات المدارس بتغيير نتائج بعض الطلبة	2.72	90.67%	1
9	تبادل الهدايا بين ادارات المدارس وبعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين بغية التغطية على السلبات.	2.38	79.33%	2
10	الازدواجية التي يظهرها بعض مديري المدارس والاختصاصيين والمشرفيين التربويين والمدرسين في التعامل اليومي .	1.70	56.67%	7
11	ضعف متابعة بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين للمدارس .	1.75	58.33%	6
12	عدم الجدية في زيارات بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين للمدارس	1.98	66%	3
13	قلة اعداد الاختصاصيين والمشرفيين التربويين يقلل من عدد زياراتهم للمدارس مما يضعف الرقابة.	1.88	62.67%	5
14	ضعف المام بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين بأخلاقيات مهنة التعليم .	1.96	65.33%	4

يتضح من الجدول (8) ان الفقرتين (تواطىء بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين مع أدارات المدارس بتغيير نتائج بعض الطلبة) و (تبادل الهدايا بين ادارات المدارس وبعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين بغية التغطية على السلبات) على أوساط مرجحة عالية قدرها (2.72) و (2.38) على الترتيب وبتقدير عال وربما يرجع ذلك الى طبيعة العلاقة بين كل من



الاختصاصيين والمشرفيين التربويين ومديري المدارس التي تقدم على المحابة من قبل البعض وعدم اتخاذ الاجراءات المناسبة في التقويم والارشاد، اما الفقرة (عدم الجدية في زيارات بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين للمدارس) فقد حصلت على المرتبة الثالثة وبوسط مرجح قدره (1.98) في حين جاءت الفقرة (ضعف إلمام بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين بأخلاقيات مهنة التعليم) في المرتبة الرابعة وبوسط مرجح قدره (1.96) في حين حصلت الفقرات (قلة أعداد الاختصاصيين والمشرفيين التربويين يقلل من عدد زياراتهم للمدارس مما يضعف الرقابة) و (ضعف متابعة بعض الاختصاصيين والمشرفيين التربويين للمدارس) و (الازدواجية التي يظهرها بعض مديري المدارس والاختصاصيين والمشرفيين والمدرسين في التعامل اليومي) على المراتب 5 ، 6 ، 7 على الترتيب وبتقديرات متوسطة ، أي هذه العوامل ذات تأثير في شيوع هذه الظاهرة إذ إن قلة اعداد الاختصاصيين والمشرفيين التربويين تجعل متابعتهم للمدارس ضعيفة وكذلك تكون لديهم ازدواجية في التعامل مع إدارات المدارس، إذ يقومون بالتغطية وإيجاد الحيل القانونية للمدرسين وإدارات المدارس في التعامل مع الواجبات الملقاة على عاتقهم.

4- مجال مديري المدارس:

جدول (9)

الرتب والاوراق المرجحة والاوزان المئوية لمجال مديري المدارس

الرتبة	الوزن المئوي	الوسط المرجح	الفقرات	ت
1	87.67%	2.63	اختيار بعض ادارات المدارس على اساس الولاء قبل الكفاءة.	15
8	61.67%	1.85	العلاقات الشخصية بين ادارات المدارس والمدرسين تزيد من الظاهرة.	16
4	68%	2.04	تسريب الاسئلة الامتحانية من خلال اقامة دورات دروس التقوية الصيفية .	17
10	59.33%	1.78	التلاعب بدرجات الطلبة بعد اعلان النتائج من بعض قبل ادارات المدارس .	18
5	67.67%	2.03	لجوء ادارات المدارس لأرضاء الاختصاصيين والمشرفيين التربويين بنقلهم معلومات غير دقيقة عن مدارسهم .	19
6	66.33%	1.99	تخوف بعض لجان التحقيق من تهديدات ادارات المدارس.	20
9	59.67%	1.79	ضعف التشريعات والقوانين الخاصة بحماية الملاكات التدريسية من التهديدات .	21
3	71.33%	2.14	عدم اتخاذ اجراءات حازمة بحق الادارات الفاسدة .	22
2	76.67%	2.27	بقاء ادارات المدارس لفترة طويلة في مدارسهم مدعاة لانتشار هذه الظاهرة .	23
7	62.33%	1.87	جهل وتغاضي بعض ادارات المدارس والمدرسين عن تطبيق الانظمة والتعليمات الامتحانية .	24



يتضح من الجدول (9) ان الفقرة (أختيار بعض إدارات المدارس على اساس الولاء قبل الكفاءة) قد حصلت على وسط مرجح قدره (2.63) وبتقدير عال وربما يرجع هذا الى طبيعة الظروف التي يعيشها البلد من تغييرات سياسية وإدارية تجعل من الجميع يجمال إرضاء لمن رشحه لأدارة المؤسسة وبالذات إدارات المدارس، اما بقية فقرات هذا المجال فقد جاءت بالمرتبة المتوسطة وبأوساط مرجحة تراوحت بين (1.78 – 2.27) فقد تراوحت بين ضعف التشريعات وعدم إتخاذ الاجراءات الحازمة بحق الادارات الفاسدة والعلاقات الشخصية بين ادارات المدارس والمدرسين ، كل هذه العوامل وغيرها أشرت هذه الظاهرة مما يعني ضرورة إتخاذ المعالجات المناسبة لمن هم في هذا الميدان ليتم السيطرة على هذه الظاهرة وبالتالي تقليل أثرها.

5- مجال المدرسين:

جدول (10)

الرتب والايوساط المرجحة والاوزان المئوية لمجال المدرسين

ت	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي	الرتبة
25	قبول دعوات الولايم والهدايا من قبل اعضاء الهيئة التدريسية من الطلبة واولياء الامور .	2,48	82,67%	1
26	شيوخ ظاهرة التدريس الخصوصي تساهم في تسريب الاسئلة الامتحانية والتلاعب بالدرجات .	2,35	78,33%	6
27	تغليب المصلحة الشخصية من القائمين على العملية التربوية يساهم في انتشار الظاهرة .	2,40	80%	4
28	توزيع اغلب المعلمين والمدرسين على مدارس قريبة من محل سكنهم يعرضهم لضغوطات اجتماعية .	2,43	81%	3
29	ضعف المام بعض الملاكات التربوية بأخلاقيات مهنة التعليم	2,38	79,33%	5
30	نمط الاسئلة التي يعدها المدرسين تساعد على انتشار الظاهرة .	2,41	80,33%	2

يبين الجدول (10) الاوساط المرجحة والاوزان المئوية لمجال المدرسين، حيث حازت فقرات هذا المجال على أوساط مرجحة تراوحت بين (2.35 - 2.48) وبتقدير عال، وجاءت الفقرة (قبول دعوات الولايم والهدايا من قبل اعضاء الهيئة التدريسية من الطلبة واولياء الامور) بالمرتبة الاولى ، في حين حصلت الفقرة (شيوخ ظاهرة التدريس الخصوصي تساهم في تسريب الاسئلة الامتحانية والتلاعب بالدرجات) على المرتبة الاخيرة في هذا المجال، ان



الفقرات في هذا المجال من توزيع المدرسين قرب مناطق سكنهم وقبول دعوات الولائم وتغليب المصلحة الشخصية وضعف الالمام بأخلاقيات المهنة تحتاج من القائمين على العملية التربوية التأكيد على إيجاد المعالجات الناجعة بطريقة تجعل من المدرس قائداً لعملية التغيير بإيجاد ضوابط جديدة وطرائق تقويم تعتمد على المعايير الشخصية ومن قبل لجان متخصصة.

6- مجال الطلبة:

جدول (11)

الرتب والايوساط المرجحة والاوزان المئوية لمجال الطلبة

ت	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي	الرتبة
31	الكثافة العددية العالية للطلبة في الصفوف .	2,78	%92,67	1
32	عدم جدية واندفاع الطالب باتجاه العلم والتحصيل يجعله يستسهل الحصول على الدرجات من غير تعب .	2,74	%91,33	2
33	البيئة المدرسية غير جاذبة .	2,68	%89,33	4
34	انشغال الطلبة بأماكن اللهو والالعاب (صالات الالعاب الالكترونية ، البليارد ، ...) تساهم في سعيه الى اتباع الطرق الملتوية في النجاح .	2,71	%90,33	3

يتضح من الجدول(11) ان الاوساط المرجحة لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين(2.68 – 2.8) ، حيث جاءت الفقرة (الكثافة العددية العالية للطلبة في الصفوف) على المرتبة الاولى وبوسط مرجح قدره (2.78) وبتقدير عال مما يشير الى ان أغلب صفوف مدارسنا تحوي على أعداد عالية من الطلبة مما يساعد على انتشار هذه الظاهرة، اما الفقرة (عدم جدية واندفاع الطالب باتجاه العلم والتحصيل يجعله يستسهل الحصول على الدرجات من غير تعب) فقد حصلت على المرتبة الثانية ، أي ان زيادة اعداد الطلبة وعدم جديتهم تجعل من الطالب يسير في اتجاه البحث عن وسائل اخرى في سبيل النجاح ، اما الفقرة (إنشغال الطلبة بأماكن اللهو والالعاب تساهم في سعيه الى اتباع الطرق الملتوية في النجاح) فقد حازت على وسط مرجح قدره (2.71) وبتقدير عال، وكذا الحال بالنسبة للفقرة (البيئة المدرسية غير جاذبة) فقد حازت على وسط مرجح قدره



(2.68) وجاءت بالترتيب الرابع ، ان هذه النتيجة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ، وهذا ما يتطلب العمل على إيجاد الحلول المناسبة التي تجعل من المدرسة مصدر إشعاع في البيئة المحلية ليتمسك بها الطلبة في ظل التغيرات التي تحدث في عالم اليوم .

2- الاستنتاجات :

في ضوء نتائج البحث يمكن استنتاج ما يأتي:

1. قضية الفساد بكل اشكاله والوانه مرفوض اجتماعيا ودينيا..وان المجتمع العراقي من المجتمعات التي كانت تسعى ومنذ القدم لتوطيد اسس العدالة والمساواة وحفظ الممتلكات العامة والخاصة، وكل ذلك مثبت في المسلات والرقم الطينية التي تجسد رغبة اجتماعية متأصلة لمحاربة الفساد.
2. وجود حالة تراكمية من المؤثرات السلبية في المجال التربوي والتعليمي وقد تم تعزيزها من خلال الممارسات والقوانين الجائرة للمتصدين لدفة السلطة والحكم ...
3. عملت السلطات وبصورة مستمرة على تعزيز بعض المفردات السلبية في الثقافة المحلية وبما يتعارض مع التوجه نحو التعليم والمعرفة، فالحراك الاجتماعي والارتقاء الوظيفي والاكتفاء المعيشي والمكانة الاجتماعية كلها اشياء لا يتم الوصول اليها على اساس الكفاءة والخبرة والمهنية وانما قد تكون هناك بعض المفردات كالحزبية والطائفية لها دور اكبر وابرز، مما جعل الكثير من الجوانب السلبية تظهر باتجاه القيم التربوية..
4. ضعف الجانب القانوني والرقابي سهل الطريق ومهده لكي يحصل ذوي النفوس الضعيفة على مبتغياتهم المادية والمعنوية، وابتزاز الآخرين بطرق واساليب ملتوية .
5. قد يكون ضعف الجانب القيمي في الثقافة العراقية الذي يدين انتهاك القيم التربوية احد الاسباب المهمة في ان يتجرأ البعض على تجاوز القيم التربوية والاخلال بواجباتهم الوظيفية والتربوية..



6. ان عقد التسعينيات وصولاً الى يومنا هذا قد مهد الطريق لولادة جيل او اكثر ممن عاش ارهاصات وتداعيات كل هذه السنين، غير مؤمن بحقيقة العمل التربوي ولا بحديثاته، بل قد يكون مؤمن بكل المفردات التي يرفضها النظام التربوي من الوصلية والمحسوبية والمنسوبية...
7. فقدان او انعدام الاستراتيجية الخاصة بمواجهة ترددي الواقع التربوي او الانحراف في المسيرة التربوية...
8. ضعف الجانب الامني وعدم الاستقرار.. يؤثر على حالة الاستقرار الاجتماعي والفكري والقيمي، بل قد يؤدي الى حالة من التخبط القيمي الذي يؤثر على مجمل الحياة الاجتماعية الثقافية...
9. استثناء الفساد المالي والاداري والذي يتربع العراق على قمته اسفر عن تضاعف حالات الفساد في التعليم حاله حال بقية المرافق الحياتية الاخرى..
10. المشكلة الحالية هي ليست وليدة الوقت الراهن وانما هي مشكلة لها جذورها واسبابها التاريخية وان كانت قد طفحت على السطح فذلك بسبب توفر الاجواء والمناخات المناسبة لبروزها ونفسيها...
11. التغيير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 وما اعقبه من حل لبعض المؤسسات والوزارات وتحول النظام السياسي من نمط الديكتاتورية الى الديمقراطية ذات الصبغة المحاصصاتية وعدم وجود اتفاق او اجماع سياسي وتناحر فيما بين الشركاء ومحاولة كل طرف جني المزيد من الامتيازات لصالح الحزب او الطائفة او الذات جعل هناك مبرر لدى البعض في ان ينتهج بعض الاساليب غير القانونية... فضلاً عن كل ذلك فان ماسبق قد اثر بشكل كبير على تطبيق القانون بفاعلية، وسوف عطّل بعض المواد القانونية، كما ان ضعف المؤسسة السياسية يعطي رسائل لبعض من ضعاف النفوس بامكانية تخطي القانون والمبادئ التربوية لصالح بعض المصالح الذاتية والنفعية..
12. الثقافة الاجتماعية التي تعتمد مبدأ العصبية العشائرية والقبلية، فضلاً عن ضعف المنظومة السياسية التي جعلت العشائرية واعرافها حاضرة وبقوة في المشهد الاجتماعي والسياسي وبذلك تكون مؤثرة في العمل الاداري



- والتربوي لان الافكار والمعطيات القبلية والعشائرية خرجت الى بُعد اكبر من العرف والتقليد الى ساحة التأثير السياسي واتخاذ القرار...
13. الساحة العراقية متبدلة المرجعية فتارة تكون هذه المرجعية للدولة والقانون وتارة تكون للمنظومة الدينية ، وتارة اخرى تخضع للاعراف والتقاليد والوجاهه الاجتماعية والواسطة، وهذا التذبذب يؤثر بالتالي تأثيراً سلبياً على درجة استقلالية المجال التربوي وحياديته وبالتالي نزاهته ازاء كل هذه المرجعيات..
14. فساد قمة الهرم الاداري او عدم مهنيته او ضعف ادائه الذي يساهم في بعض الاحيان من خلال اجراءات او تدابير او حتى قوانين، باعطاء المبررات الذاتية او الموضوعية لممارسة الفساد التربوي او تمريره.
15. غياب الاليات العلمية والمنهجية لقطع الطريق امام عمليات الفساد والافساد التربوي وضعف القوانين وفاعليتها في مواجهة هذه الظاهرة...

3- التوصيات:

- في ضوء النتائج والاستنتاجات توصل فريق الدراسة الى التوصيات الاتية
1. اجراء المزيد من الدراسات العلمية والاكاديمية التي تعالج موضوع الدراسة بغية ايجاد الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة والحد منها...
 2. الفساد وحدة واحدة وان تعددت ساحات عمله ولذلك ينبغي ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة ومعالجة الفساد بكل اشكاله والوانه وفي مقدمته الفساد التربوي..
 3. ايجاد اليات علمية جديدة ترتقي باسلوب وطرق التعليم بحيث تقطع الطريق امام الطرق التقليدية للفساد التربوي...
 4. ايجاد اليات جديدة مادية ومعنوية تحفز وتشجع الافراد الذين يمتنعون العمل التربوي بغية تشجيع العناصر الجادة والبناءة حتى تكون هذه العناصر هي القدوة والاساس الذي يعتمد عليه في نزاهة وارتقاء العمل التربوي..



5. تحسين الظروف المادية والمعنوية للكوادر التربوية من خلال زيادة الرواتب وتسهيلات عقارية ومصرفية من منح وقروض... فضلاً عن تأمين مرتب نقاعي مجزي..
6. ايقاع عقوبات رادعة بالمسيئين في السلك التربوي من خلال العزل او الايقاف عن ممارسة المهنة واخرى تكون متناسبة وطبيعة الاخلال في النظام الوظيفي..
7. تفعيل القرار 132 لسنة 1996 واحالة المخالفين الى القضاء..
8. تعميم اسماء المفسدين على المدارس، وفي خطوة لاحقة على وسائل الاعلام بغية وضع حد لكل من تسول له نفسه خيانة الامانة والتجاوز على حرمة التربية والتعليم حتى يكون عرضة للنقد الاجتماعي..
9. وفي خطوة متقدمة يتم الاعتماد على الرقابة الالكترونية في القاعات والمراكز الامتحانية من نصب الكاميرات واجهزة رقابية اخرى.. حتى تكون اكثر شفافية ونتخلص من الاتهام والتهم مابين المشرف على القاعة الامتحانية والطالب الذي يمتحن..
10. تعزيز نظام متابعة ورقابة زيارات تفتيشية مفاجئة للمشرفين لمتابعة تطبيق الأنظمة والتعليمات..
11. تشكيل لجان اشرافية للمتابعة والتدقيق لمفصل الامتحانات ومتابعة اعمالها.
12. تجهيز المدارس بوحدات طباعية متكاملة حتى لا تلجأ المدرسة الى الاستعانة بالمكاتب الخارجية والتي قد تكون احد المنافذ لتسريب الاسئلة...
13. العمل على اتباع استراتيجية استبدال لجان وضع الاسئلة الامتحانية بصورة مستمرة.. وعدم ابقائها لفترة طويلة دون وجود مبررات قاهرة...
14. اعادة العمل بالامتحانات الموحدة على مستوى المديريات العامة للتربية في المحافظات، ولكل من امتحانات نصف السنة ونهاية السنة دوريها الاول والثاني.
15. اعتماد الدفاتر الامتحانية الشبيهة بالدفتر الالكتروني وكذلك مضاريف تغلف الاسئلة ومضاريف الرزم الامتحانية في الامتحانات المدرسية.



16. ابعاد من يمارس التدريس الخصوصى عن الاشتراك بلجان وضع الاسئلة الامتحنفة.
17. منع تروىج بىع الملازم المدرسفة داخل المدرسة وخارجها .
18. اخذ تعهدات خطفة من اعضاء اللجان الامتحنفة بالالتزام بالضوابط والتعلفمات التربوفة والاخلافة من اجل حمافة حرمة وسرفة المادة الامتحنفة...
19. الزام اعضاء اللجان الامتحنفة بتأدفة قسم خاص على المصحف، او الكتب المقدسة الاخرى لغير المسلمين، بتأدفة الامانة وصيانتها..
20. نشر الوعى الاجتماعى والثقافى بضرورة الالتزام بالانظمة والتعلفمات الخاصة بالضوابط التربوفة..
21. الاكثر من الدورات المرتبطة بموضوع الامتحانات لادارات المدارس.
22. اصدار (مطبوعات اعلامفة اعلانفة) توعية وحملة اعلامفة مكثفة تربوفاً ومجتمعفاً
23. فتح دورات تقوفة مجانية للطلبة فى الدروس او المواد العلمفة الصعبة او التى تحتاج الى مزفد من الجهد والخبرة ...
24. قفام معهد التدريب والتطوفر التربوفى بفتح دورات مكثفة للمعلمفن والمدرسفن حول كففة صفاغة الاسئلة الامتحنفة.
25. وضع واعتماد ضوابط لاختفار ادارات المدارس واشراك الاشراف التربوفى باختيار ادارات المدارس ووضع معاىفر لانتقاء العاملفن فى مراكز الفحص واللجان الامتحنفة .
26. تفعل دور منظمات المجتمع المذنى والمؤسسات المجتمعفة الاخرى من أجل محاربة الفساد والحد منه..

الهوامش :

- (1) - ماىكل جونسنون، الفساد، نظرة عامة، شبكة المعلومات العالمفة الانترنت، موقع يو اس انفو gov . state.htt:usinfo
- (2) د.جاسم محمد الذهبى، الفساد الادارى فى العراق وتكلفته الاقتصادية ، الانترنت، www.berc-iraq.com
- (3) - منظمة الشفاففة الدولفة، تقرير الفساد العالمى لعام 2007.
- (4) - الجمعية اللبنانية لتعزفز الشفاففة، لافساد، كتاب الفساد، ط1، مطابع تكنوبرس، البنان، 2005.



- (5) - الدكتور عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسرة، عمان، ط1، 2009، ص163-170.
- (6) - الدكتور احسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1999، ص248.
- (7) - نور الدين عقيل، القياس والتقويم ، ط2، مركز المعهد العالي، صنعاء، 1999، ص11 وما بعدها.
- (8) - محمد رضا البغدادي، الاهداف والاختبارات في المناهج وطرق التدريس بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998، ص112.
- (9) - عصام عزة جانو، كيف نجعل الامتحانات وسيلة فعالة لتحقيق اهداف التعلم ورفع مستوى التحصيل، مجلة رسالة الخليج العدد27، الرياض، 1988، ص60
- (10) - الدكتور محسن عبد علي، مستشار وزارة التربية ، والدكتور عبدالله سليم البياتي ، كلية الادارة والاقتصاد، رؤية تربوية مقترحة لتعزيز ثقافة الشفافية بالتعليم العام، ورشة عمل برعاية دولة رئيس الوزراء، هيئة النزاهة بالتعاون مع وزارة التربية، بغداد، 2009.
- * - بموجب الكتاب الصادر من مكتب المفتش العام في وزارة التربية ذي العدد 13230 في 2010/11/29 (ملحق)
- (11) - عبدالرحمن عدس، الاحصاء في التربية، دار الفكر للطباعة والنشر، الاردن، 1999، ص211
- (12) - سامي مسعود، واحمد شكري الريماوي، مقدمة في علم الاحصاء الوصفي والتحليلي، دار حنين عمان، 1997، ص90
- (13) - احمد سليمان عودة ، و خليل يوسف الخليلي، الاحصاء للباحثين في التربية والعلوم النفسية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 1988، ص63
- (14) - المصدر نفسه.

المصادر:

1. الدكتور احسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1999
2. - احمد سليمان عودة ، و خليل يوسف الخليلي، الاحصاء للباحثين في التربية والعلوم النفسية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 1988
3. سامي مسعود، واحمد شكري الريماوي، مقدمة في علم الاحصاء الوصفي والتحليلي، دار حنين عمان، 1997
4. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لافساد، كتاب الفساد، ط1، مطابع تكنوبرس، لبنان، 2005.
5. الدكتور عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسرة، عمان، ط1، 2009
6. عصام عزة جانو، كيف نجعل الامتحانات وسيلة فعالة لتحقيق اهداف التعلم ورفع مستوى التحصيل، مجلة رسالة الخليج العدد27، الرياض، 1988
7. عبدالرحمن عدس، الاحصاء في التربية، دار الفكر للطباعة والنشر، الاردن، 1999
8. محمد رضا البغدادي، الاهداف والاختبارات في المناهج وطرق التدريس بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998
9. - الدكتور محسن عبد علي، مستشار وزارة التربية ، والدكتور عبدالله سليم البياتي، كلية الادارة والاقتصاد، رؤية تربوية مقترحة لتعزيز ثقافة الشفافية بالتعليم العام، ورشة عمل برعاية دولة رئيس الوزراء، هيئة النزاهة بالتعاون مع وزارة التربية، بغداد، 2009.
10. مايكل جونسون، الفساد، نظرة عامة، شبكة المعلومات العالمية الانترنت، موقع يو اس انفو gov-ht:usinfo.state.
11. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي لعام 2007.
12. نور الدين عقيل، القياس والتقويم ، ط2، مركز المعهد العالي، صنعاء، 1999